Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

غير أن حقيقة الأمر ليست كذلك ؛ إذ إن عنصرا ما فى الجملة أو حتى جملة عناصر لاتعتبر « علة » لما يتلوها من عناصر ، فالكلام – من وجهة نظرنا – لايحدث بهذه الصورة من التجزيىء والتتالى حتى تصبح علاقة السببية ممكنة ويصبح هناك علة ومعلول ، بل إن الكلام يحدث – كما سبق أن ألمحت – على صورة قوالب كاملة مترابطة يستخدمها المتكلم جاهزة دون تدخل منه ، وهنا يستحيل وجود عنصر سابق وعنصر لاحق ، ويستحيل نتيجة لذلك وجود علاقة عِلّيه بين عنصر سابق وآخر لاحق.

نخلص من كل هذا إلى رفض مفهوم « العلة الصورية » ، إما لوجود مشاكل ميتافيزيقية لايمكن حلها وأننا معنيون فقط بما أمامنا ، وإما لتصور حدوث الكلام بطريقة تخالف الواقع ويصبح بذلك حصول العالِم أو اللغوى على الصورة بأجزائها ومابين هذه الأجزاء من علاقات من أجل تعميم قانونه العلمى أو وضع قاعدته اللغوية عملا بعيدا عن التعليل وداخلا فى نطاق المنهج الوصفى طالما أننا فى الحصول على هذه الصورة بأجزائها والعلاقات بينها لم نخرج عن حيز الواقع المحسوس .

ولكى نقوم بتحليل ماقعده الكوفيون لابد أن نطمئن على مايلى شروطاً لصياغة القاعدة :

ـــ مراعاة الاستقراء بوجود مايدل عليه تصريحا أو ضمنا .

ـــ تحديد عناصر « الصورة » والعلاقات بينها .

ـــ تحديد الصيغة الرمزية المستخدمة فى صياغةالقاعدة ، إذ أن لكل قاعدة – مهما كانت – صيغة رمزية ترد بها مثل :

إذا حدثت س حدثت ص ، أو س هى ص (٧) . إذ بدون إحدى هذه

---

(٧) انظر فى صيغ القانون العلمى د زكى نجيب محمود : المنطق الوضعى ٢٨٢/٢ ، ود . على سامى النشار : المنطق الصورى ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٤٤٧ .